المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵉⵎⵔⵙⵓⵍⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/11/2012

خلال برنامج مباشرة معكم مساء أول أمس الأربعاء

التعذيب في السجون يثير الجدل بين حقوقية وبنهاشم على دوزيم

● سناء كريم

فيما نفى عبد الحفيظ بنهاشم وجود أماكن للتعذيب بالسجون خلال مداخلته ببرنامج مباشرة معكم الذي تقدمه القناة الثانية ليلة أمس الأربعاء موضحا أن المكان الذي اعتبره التقرير «مكانا للتعذيب» بسجن وطيطة 1 ليس إلا مكانا لحفظ المتلاشيات من عتاد وكراسي...، أكدت جميلة السيوري، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على أن اللجنة التي أعدت التقرير خلال زيارتها الميدانية لسجن «وطيطة 1» وقفت على ثلاثة محلات للتعذيب بالسجن، فيما ذكر التقرير محلا واحدا قاموا بمعاينته بمعية شخص يرافقنا باسم المندوبية، مشيرة في مداخلة لها أن هذا المكان كان «يستعمل للتكوين المهني وهو مغلق، وليس به أي نافذة، فيه كرسي، وفراش و«تيو» وعصا»، محيلة على جواب مكتوب من المندوب شخصيا يعترف من خلالها بوجود التعذيب: حيث يقول هذا الأخير جوابا على تساؤل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول أماكن التعذيب: «المندوبية تتخذ الإجراءات كلما بدا لها تعذيب» ولم ينف وجود التعذيب -تؤكد المتحدثة نفسها.

وشددت «السيوري» أن الفريق الزائر للسجن المحلي بالجديدة ضبط رئيس المعقل متلبسا وهو يريد الزج بأحد السجناء في مكان يدعى جنان الكرمة، ليس بزنزانة انفرادية، مضيفة أن الفريق أيضا وقف على حالة سجين يدعي اغتصابه من طرف رئيس المعقل بسجن وجدة، وفعلا أحيلت هذه الحالة على التحقيق.

من جهة أخرى، أقر «بنهاشم» ببعض التجاوزات، موضحا أنه «يمكن أن تصدر من بعض الموظفين، ولكن هذه الصورة التي يتكلم عنها الناس سواء في الصحافة أو التقارير ليست الصورة الحقيقية لما يحدث بالسجون»، معتبرا «أن التقرير يتضمن اتهامات يمكن أن يكون بعضها صحيحا لكن فيها مبالغة و الاستماع لطرف دون غيره».

وعن اعتبار التقرير اتهام مباشر لإدارة السجون، أكدت «السيوري» أن التقرير صادر عن مؤسسة دستورية «لسنا قضاء ولا نوجه الاتهامات لأحد.. واستنتاجاتنا لم تعتمد على السماع فقط بل على كل الوسائل مثل المعاينة والآثار والملفات الطبية.. و في كل الزيارات كان يحضر ممثل عن المندوبية»، مضيفة أن منهجية العمل اعتمدت المقاربة التشاركية بإشراك مندوبية السجون.

وشددت «السيوري» على أن آليات التشكي والتظلم غير مفعلة، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي يتلقى المجلس الاستشاري 3000 شكاية تتعلق بأوضاع السجون خلال سنة 2012، سجلت مندوبية السجون وإعادة الإدماج في إطار المتابعات التأديبية في حق موظفيها: إنذار 1، التوبيخ 5، العزل والاعفاء 6، التوقيف المؤقت 183.

واعتبر عبد الله العلوي البلغيتي الوكيل العام للملك بمحكمة البيضاء، أن «التقرير ورقة عمل يجب أن تستغل لمعالجة جميع الظواهر السلبية بكل موضوعية سواء بالنسبة للمؤسسات القضائية التي كانت أحيانا سبب لاتساع وثيرة الاعتقال الاحتياطي أو المؤسسات السجنية»، مشددا أن تقرير الهيئة ليس بصك اتهام بل ظاهرة صحية.

ونفى البلغيتي أن تكون النيابة العامة قد توصلت بشكايات بشكل رسمي حول الاختلالات التي تعرفها السجون، موضحا أن أن ما يصل إليهم من تظلمات يكون مصدرها عائلات السجناء أو ما ترصده وسائل الإعلام، وتقوم النيابة العامة بدورها في مثل هذه الحالات.

لأول مرة الجمعية تشيد بمجلس حقوق الإنسان بمناسبة تقريره حول أوضاع السجون وتنتظر تقارير المجلس حول الدرك والشرطة القضائية والديستي

الجمعة 9 نونبر 2012

في سابقة هي الأولى من نوعها منذ تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بما تضمنه تقرير صادر عن المجلس حول أوضاع السجون. بلاغ صادر عن المكتب المركزي للجمعية عبر عن تسجيله لـ"أهمية التقرير، سواء من حيث صدوره عن مؤسسة دستورية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو من حيث الحقائق التي حملها والتي مافتئت تقارير المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية تتعرض لها وتنبه إليها، وضمنها تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقدين من الزمان، أومن حيث كذلك التوصيات التي حملها والتي بلغت 100 توصية".

كما وقف رفاق خديجة الرياضي على "خطورة الإنتهاكات التي رصدها التقرير، خاصة في الشق المتعلق بالتعذيب والمعاملات القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة" مطالبين مصطفى الرميد، وزيرالعدل والحريات باعتباره رئيس النيابة العامة، بـ"أن يأمر هذه الأخيرة بالقيام بواجباتها – حماية للحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للسجناء والسجينات – وذلك بتحريك المساءلة القضائية لمرتكبي تلك الإنتهاكات ومعاقبتهم".

إشادة الجمعية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تنمعها من مطالبته بمتابعة تفعيل المائة توصية التي تضمنها تقريره حول السجون، "حتى لا يكون مصيرها الإهمال أو التباطؤ في التنفيذ كما جرى للعديد من التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول السجون، أو قطاعات و مجالات أخرى".

كما ذكر المكتب المركزي للجمعية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما أعلن عنه سابقا من تقارير حول مراكز الدرك والشرطة القضائية – بمافيها تلك التابعة لإدارة المحافظة على التراب الوطني – ومراكز رعاية الطفولة والأحداث.

بلاغ الجمعية تضمن كذلك مطلب "إرجاع مهمة تدبير وتسيير قطاع السجون إلى وزارة العدل والحريات، وإبعاد المندوب العام للسجون – المسؤول عن الوضعية الحالية والمتورط في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماضيا وحاضرا والتي يجب مساءلته بصددها – عن أية مسؤولية احتراما من الدولة للضحايا وعائلاتهم وللمجتمع برمته".

تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان أرضية لتطوير المجهود المبذول لتطوير المؤسسات السجنية

(المندوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج)

08/11/2012

الرباط 08 نونبر 2012 /ومع/ أكد السيد حفيظ بن هاشم المندوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول وضعية السجون والسجناء يمثل أرضية لتطوير المؤسسات السجنية بطريقة شمولية.
وثمن السيد حفيظ بن هاشم، خلال برنامج " مباشرة معكم" بثته القناة الثانية مساء أمس الأربعاء، ما جاء في هذا التقرير الذي يندرج في إطار العناية التي حظي بها القطاع خلال السنوات الأخيرة معربا عن شكره للمجلس الوطني لحقوق الانسان على العمل الذي قام به.

وأضاف السيد بن هاشم، خلال هذا البرنامج الذي شارك فيه كل من السيد عبد الله العلوي البلغيثي الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء والسيدة جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان والسيد محمد بوزلافة استاذ جامعي عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الانسان ومحمد بلفقيه سجين سابق، أن العمل الذي قام به المجلس سيساعد المندوبية على تدارك الخصاص و"معالجة الاختلالات إن كانت هناك اختلالات" داعيا إلى التدقيق في محتوى التقرير " لكي لا يكون هناك حيف في حق الموظفين في ادارة السجون ".
وأبرز السيد حفيظ بن هاشم أن المندوبية " ستعمل على تنفيذ كافة التوصيات التي جاءت في التقرير " الذي يساهم في تطوير المؤسسات السجنية وفي البحث عن سبل تصحيح الانزلاقات، مؤكدا حرص المندوبية بذل المزيد من الجهود لمحاربة كل الممارسات غير الأخلاقية سواء من طرف الموظفين أو السجناء " لان هناك، في بعض الحالات، ممارسات استفزازية تصدر من طرف السجناء ولا أنزه الموظفين من ردود فعل غير مرغوب فيها ".

ولاحظ أن الصورة التي يتداولها الرأي العام عن السجون "مبالغ فيها ولا تعكس بالضرورة الحقيقة داخل المؤسسات السجنية ".
ومن جهته، أكد السيد عبد الله العلوي البلغيثي أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان يعتبر ورقة عمل لمعالجة جميع الظواهر السلبية داخل المؤسسات السجنية مشيرا إلى أن التقرير يضع مشكل الاكتظاظ من بين المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات.
وأوضح أن هذه الاشكالية، التي تأتي كنتيجة مباشرة للاعتقال الاحتياطي، تسبب العديد من الانتهاكات تطال حق السجين في الخدمات الأساسية داعيا إلى تبني مقاربة شمولية لمعالجة المشكل.

وأكد على ضرورة تقليص أعداد السجناء المعتقلين في اطار الاعتقال الاحتياطي من خلال تفعيل تدابير المراقبة القضائية لتشمل النيابة العامة ورسم سياسة جنائية فعالة تضع ضمن أولوياتها التخفيض من حالات الاعتقال الاحتياطي.
وأجمع المتدخلون على أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول وضعية السجون والسجناء لا يمكن أن يعتبر صك للاتهام بل هو ظاهرة صحية يوفر امكانية رصد الاختلالات ومعالجتها وأرضية للنقاش والمكاشفة.

ودعا المشاركون في البرنامج إلى تكثيف زيارات لجن المراقبة والتفتيش من المجتمع المدني والمؤسسات العمومية إلى المؤسسات السجنية قصد الاسهام بفعالية في إيجاد السبل الكفيلة بتطوير القطاع، معتبرين أن التقرير يعكس مرحلة سياسية هامة يمر منها المغرب ويشهد فيها تطورا إن على المستوى الدستوري أو التشريعي.
كما دعوا إلى إحداث آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب والعناية بموظفي المندوبية وانتهاج مقاربة حقوقية في التعامل مع السجين تحفظ كرامته وإلى ملائمة السياسة الجنائية مع السياسة العقابية و" أنسنة " العقاب، مبرزين أن المندوبية العامة لادارة السجون وإعادة الادماج قامت بمجهود ملحوظ لتحسين ظروف السجناء وفي اعادة تأهيل النايات السجنية.

اليزمي يدشن المقر الجديد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش ويعرض تقرير وضعية السجون بالمغرب

08/11/2012

أفاد بلاغ صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصلت "هبة بريس" بنسخة منه، يعلن من خلاله أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش أنها ستنظم حفل افتتاح مقرها الجديد بتاريخ 8 نونبر 2012، تسعى اللجنة من خلال هذا المقر الجديد إلى خلق فضاء تواصلي يستجيب لمتطلبات الحماية والنهوض في إثراء ثقافة حقوق الإنسان بالجهة.

وجاء في البلاغ نفسه أن اللجنة الجهوية بمراكش ستنظم لقاءا تواصليا حو التقرير المتعلق بوضعية السجون بالبلاد، وسيترأسه إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبمشاركة أعضاء من المجلس وذلك مباشرة بعد تدشين مقر اللجنة الجهوية بمراكش.

ويضم المقر الجديد للجنة، بشكل خاص فضاء للندوات ومكتبة رهن إشارة الباحثين والطلبة، وتشتمل، هذه المكتبة التي سيتم إغناؤها بهبات من مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مجموعة من المؤلفات والدراسات والمراجع المتعلقة بحقوق الإنسان، وتسعى لتشجيع البحث العملي في هذا المجال.

ويذكر أن قد تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش بتاريخ 10 يناير 2012، وهي واحدة من اللجان الثلاثة عشر التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصاته الجديدة ،وبانسجام مع مقتضيات الدستور الجديد ومشروع الجهوية الموسعة للمملكة المغربية.

إلى ذلك أشار البلاغ في الأخير أن هذه اللجان تعد آلية من آليات تفعيل و إغناء البرامج الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان و النهوض بها على الصعيد الجهوي بتعاون مع الفاعلين المركزيين والمحليين وقد تلقت اللجنة الجهوية إلى حدود اليوم العشرات من الشكايات وقامت بتتبع الانتهاكات على مستوى الجهة، كما قامت بتحديد مجموعة من المشاريع الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في هذا المجال.

الجمعية تسجل أهمية التقرير حول السجون وتطالب وزير العدل بإعمال العدالة

08/11/2012

طالبت المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، وبناء على ما حمله تقرير المجلس الوطني حول السجون على ضرورة أن يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، على متابعة تفعيل المائة توصية، حتى لا يكون مصيرها الإهمال أو التباطؤ في التنفيذ كما جرى للعديد من التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول السجون ، أو قطاعات و مجالات أخرى .

كما طالبت الجمعية بضرورة إرجاع مهمة تدبير وتسييرقطاع السجون إلى وزارة العدل والحريات ،وإبعاد المندوب العام للسجون عن أية مسؤولية احتراما من الدولة للضحايا وعائلاتهم وللمجتمع برمته

و أشادت الجمعية بأهمية التقرير، سواء من حيث صدوره عن مؤسسة دستورية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو من حيث الحقائق التي حملها والتي" مافتئت تقارير المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية تتعرض لها وتنبه إليها، وضمنها تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقدين من الزمان، أومن حيث كذلك التوصيات التي حملها والتي بلغت 100 توصية".

و سجلت الجمعية خطورة الإنتهاكات التي رصدها التقرير،خاصة في الشق المتعلق بالتعذيب والمعاملات القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة ، والتي تستوجب من السيد وزيرالعدل والحريات باعتباره رئيس النيابة العامةأن يأمر هذه الأخيرة القيام بواجباتها حماية للحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للسجناء والسجينات .

الـ AMDHتثمّن تقرير اليزمي وتطالب الرميد بإعمال العدالة

09/11/2012

ثمّنت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون المغربية، مسجّلة ''أهمية التقرير، سواء من حيث صدوره عن مؤسسة دستورية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو من حيث الحقائق التي حملها، والتي مافتئت تقارير المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية تتعرض لها وتنبه إليها، وضمنها تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقدين من الزمان، أو من حيث التوصيات التي حملها، والتي بلغت 100 توصية''، حسب بيان صادر عن الجمعية تتوفر عليه هسبريس.

وطالبت الجمعية بضرورة أن يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على متابعة تفعيل هذه التوصيات، ''حتى لا يكون مصيرها الإهمال أو التباطؤ في التنفيذ كما جرى للعديد من التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول السجون أو قطاعات ومجالات أخرى''، داعية وزير العدل والحريات باعتباره رئيسا للنيابة العامة أن يأمر هذه الأخيرة بالقيام بواجبها حماية للحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للسجناء والسجينات، وذلك بتحرير المساءلة القضائية لمرتكبي تلك الانتهاكات ومعاقبتهم.

من جهة أخرى، طالبت الجمعية بأن يتمّ إرجاع مهمة تدبير وتسيير قطاع السجون إلى وزارة العدل والحريات، ''وإبعاد المندوب العام للسجون – المسؤول عن الوضعية الحالية والمتورط في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماضيا وحاضرا والتي يجب مساءلته بصددها- عن أية مسؤولية احتراما من الدولة للضحايا وعائلاتهم وللمجتمع برمته''، وفق ما جاء في البيان المذكور.

Le rapport du CNDH, une plateforme d'appui à l'effort de modernisation des établissements pénitentiaires (Hafid Benhachem)

Rabat, 08 nov. 2012 (MAP) - Le rapport du Conseil national des droits de l'Homme sur la situation des établissements pénitentiaires et des détenus constitue une plateforme devant aider à la modernisation des institutions pénitentiaires de manière globale, a affirmé M. Hafid Benhachem, délégué général de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion.

Lors de l'émission "Moubashara maakoum" diffusée mercredi soir sur 2M, et à laquelle ont pris part des membres du CNDH ainsi que des magistrats, M. Benhachem s'est félicité du contenu du rapport qui s'inscrit dans le cadre de l'intérêt soutenu accordé à ce domaine durant les dernières années. Il a à ce titre souligné que le travail accompli par le CNDH aidera la délégation à combler les lacunes et à "remédier aux dysfonctionnements s'ils existent", appelant à étudier avec précaution le contenu du rapport "pour ne pas faire du tort au personnel de l'administration pénitentiaire".
La délégation, a-t-il poursuivi, "veillera à mettre à exécution toutes les recommandations contenues dans le rapport" qui devra indubitablement contribuer à moderniser les établissements pénitentiaires et à trouver les moyens de corriger les dérapages", mettant l'accent sur l'attachement de la délégation à déployer davantage d'efforts pour lutter contre les pratiques répréhensibles émanant aussi bien des fonctionnaires que des détenus".
M. Benhachem a en outre affirmé que l'image que l'opinion publique se fait des prisons est "exagérée et ne reflète pas nécessairement la réalité au sein des établissements pénitentiaires".
Pour sa part, M. Abdellah Alaoui Belghiti, procureur général du Roi près la cour d'appel de Casablanca, a souligné que le rapport du CNDH constitue un document de travail pour remédier à tous les phénomènes négatifs au sein des institutions pénitentiaires, mettant l'accent sur le problème du surpeuplement des prisons, sur lequel a mis le doigt le rapport. Il a à ce propos appelé à réduire le nombre des personnes placées en détention préventive et ce, à travers la mise en oeuvre des procédures du contrô le judiciaire pour englober le parquet général et la mise en place d'un politique pénale efficiente qui se fixe comme priorité la réduction des cas de détention préventive.

Les intervenants ont à leur tour convergé sur le constat que le rapport du CNDH, loin d'être un acte d'accusation, est plutô t d'une opportunité de déceler les dysfonctionnements et d'y remédier d'une manière judicieuse.

Ils ont également appelé à densifier les visites des commissions de contrô le et d'enquête de la société civile et des institutions publiques aux institutions pénitentiaires en vue de contribuer avec efficience à trouver les moyens à même de développer ces institutions, estimant que le rapport coïncide avec une phase politique importante que vit le Maroc, marquée par une évolution sur le plan constitutionnel et législatif.

Ils ont enfin plaidé pour la création d'un mécanisme national indépendant visant à prévenir la torture, à accorder un intérêt plus marqué au personnel de la délégation et à adopter une approche privilégiant la dimension des droits de l'homme dans le traitement du détenu et participant de l' "humanisation des peines". Ils ont en outre mis l'accent sur les efforts fournis par la délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion pour l'amélioration des conditions des détenus et pour la mise à niveau des établissements pénitentiaires

الـ CNDHراغب في "دُورٍ لحقوق الإنسان"

الجمعة 09 نونبر 2012 - 11:41

قال إدريس اليزمي، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الشهير اختصارا بالCNDH، إنّ مقرات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ينبغي أن تصبح "دُوراً لحقوق الإنسان تسمح للمواطنين بتقديم الشكاوى وإيجاد آليات لتحقيق الإنصاف".. وجاء ذلك خلال كلمة ألقاها بُعيد تدشينة لمقر لجنة المجلس بمنطقة "مراكش . آسفي".

"يجب على اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تضطلع بدورها الأساس كآلية للتدريب على ثقافة حقوق الإنسان، ونشر هذه الثقافة داخل المنظومة التعليمية كهدف إستراتيجي أولي.. فهذه الآليات الجهوية فريدة من نوعها في العالم، إذ توجد، زيادة على المغرب، بدولتين فقط هما المكسيك" يزيد اليزمي.

ذات الموعد عرف إعلان رئيس الـ CNDHعن اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية على تقرير حقوقي يهم مراكز حماية الطفولة بالمغرب على أمل إصدار بعد أسابيع من الآن.. في حين سبق للمجلس ذاته أن نشر تقريرين سابقين عن الصحة العقلية للمغاربة وكذا فضاءات السجون.

السيد إدريس اليزمي يؤكد على ضرورة أن تصبح مقرات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان "دارا لحقوق الإنسان"

09/11/2012

مراكش 09 نونبر 2012 /ومع/ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، مساء أمس الخميس بمراكش، أنه يتعين أن تصبح مقرات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان "دارا لحقوق الإنسان" تسمح لكل مواطن بتقديم شكاياته وإيجاد آلية للإنصاف.

وأضاف السيد اليزمي في كلمة بمناسبة تدشين المقر الجديد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي، أن على اللجان الجهوية أن تضطلع أيضا بدورها الأساسي كآلية للتدريب على ثقافة حقوق الإنسان ونشر هذه الثقافة داخل المنظومة التعليمية كهدف إستراتيجي أولي.

واعتبر أن هذه الآليات الجهوية الفريدة من نوعها في العالم، والتي توجد فقط بدولتين هما المكسيك والفلبين، أثبتت من خلال مشاركتها في إعداد تقارير حول المؤسسات الاستشفائية للصحة العقلية ووضعية السجون بالمملكة، أنها تشتغل بتفان وبدقة ومهنية، مشيرا إلى انكباب هذه اللجان على إعداد تقرير آخر حول مراكز حماية الطفولة سيصدر بعد أسابيع.

وبخصوص التقرير الموضوعاتي الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون بالمغرب، جدد رئيس المجلس التأكيد على ما تضمنه التقرير، مبرزا أن هذا الأخير يعتبر نتاج عمل دام أكثر من ستة أشهر واتسم بالدقة.

وذكر، من جهة أخرى، بتصريح المقرر الأممي الخاص حول التعذيب السيد خوان مانديز، خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا للمملكة، والذي أكد فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية يتمتعون بالاستقلالية وبالمصداقية ، مطالبا الحكومة بتطبيق التوصيات الصادرة عنه بحسن نية.

كما نوه بمصادقة الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ، واصفا اتخاذ الحكومة لهذا القرار ب"الخطوة الأساسية والمحمودة".

من جهته، اعتبر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي، السيد مصطفى لعريصة، أن افتتاح المقر الجديد للجنة يأتي في إطار الحرص على خلق فضاء تواصلي يستجيب لمتطلبات الحماية والنهوض والمساهمة في إثراء ثقافة حقوق الإنسان بالجهة، مشيرا إلى أن اللجنة تشتغل في إطار من الانفتاح على مكونات المجتمع المدني وكافة القوى الحية.

وأكد السيد لعريصة، من جهة أخرى، على أن التقارير التي يعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تكتسي أهمية كبيرة ويعترف لها بموضوعيتها ونجاعتها للتقدم بالوضع العام ضمن تصور جديد يقوم على تشاطر المسؤولية ومراعاة المستقبل.

كما تميز هذا اللقاء، الذي عرف حضور على الخصوص والي جهة مراكش تانسيفت الحوز السيد محمد فوزي ورئيسة المجلس الجماعي لمدينة مراكش السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأساتذة جامعيين إلى جانب فعاليات من المجتمع المدني، بتقديم عرض حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون بالمغرب الذي يحمل عنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء".

يشار إلى أن المقر الجديد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي يضم فضاء للندوات ومكتبة موضوعة رهن إشارة الباحثين والطلبة تشتمل على مجموعة من المؤلفات والدراسات والمراجع المتعلقة بحقوق الإنسان وتسعى لتشجيع البحث العملي في هذا المجال. ج/در/ ن م/ج ب/

القنيطرة

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد دورتها العادية

المساء

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، غدا السبت بمقرها بالرباط، دورتها العادية الثالثة. وأوضح بلاغ للجنة الجهوية أنه سيتم خلال هذه الدورة، التي تنعقد بناء على مقتضيات المادة 22 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقييم حصيلة عمل اللجنة خلال الدورة الثانية، وتقديم مشاريع وبرامج العمل الخاصة بالدورة المقبلة. وذكر البلاغ بأن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، وهي واحدة من اللجان الجهوية الـ13 التي تغطي كافة التراب الوطني، تأسست وفق مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة الرباط – القنيطرة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. وتعمل اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي الرباط وسلا والصخيرات وتمارة والقنيطرة والخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان، على تنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجالات النهوض وحماية وإثراء الحوار حول حقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم تعقد دورتها العادية الثالثة

08/11/2012

كلميم 08 نونبر 2012 /و م ع/ عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم ? اليوم الخميس بمدينة كلميم ? دورتها العادية الثالثة خصصت لاستعراض أنشطتها وتقديم عرض حول هيأة الإنصاف والمصالحة.

وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي? في كلمة بالمناسبة? أن هذه الدورة تأتي في إطار استكمال بناء تجربة اللجان الجهوية والمساهمة في مراكمة تجربة المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

واستعرض السيد البرديجي مختلف الأنشطة التي قامت بها اللجنة ما بين يونيو الماضي ونونبر الجاري في مجالات متعددة من بينها متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصية الإدماج الاجتماعي وتقوية القدرات والتواصل وتلقي الشكايات.

وأشار في السياق ذاته إلى اللقاءات التي تم عقدها مع الفعاليات المدنية والحقوقية من أجل خلق شبكة من العلاقات المسهلة لتنفيذ برامج اللجن الجهوية والمجلس الوطني على مستوى الجهة واجتماع التنسيقية المحلية لاقليم طانطان لتفعيل برنامج جبر الضرر الجماعي وتقييم ما تم انجازه في هذا الإطار وتنظيم دورة تكوينية لدعم القدرات من أجل إعداد خبرات محلية قادرة على النهوض بثقافة حقوق الإنسان .

وقال إنه تم خلال هذه الفترة تلقي 75 شكاية تتعلق على الخصوص بالتدخل من أجل المطالبة بالتعويض والإدماج الاجتماعي وتقديم المؤازرة القانونية والتدخل لدى المؤسسات السجنية من أجل تحسين الوضع، والقيام بزيارة تفقدية لمؤسستين سجنيتين للوقوف على حالتهما.

وحسب رئيس اللجنة فقد تم خلال الفترة ذاتها أيضا عقد لقاءات أولية مع بعض المسؤولين بسيدي افني من أجل تقييم أولي للأحداث الاجتماعية التي وقعت في المدينة في أفق إعداد تقرير ورفع التوصيات إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعقد لقاء مع كل من المقرر الأممي الخاص بالتعذيب وممثل عن السفارة الأمريكية.

ودعا السيد البرديجي أعضاء اللجنة إلى مواصلة العمل من أجل استكمال بناء هذه التجربة الفريدة من نوعها في العالم العربي والإسلامي والإفريقي.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم ? التي تم تنصيبها في21 دجنبر الماضي? بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

السيد ادريس اليزمي يجري مباحثات مع وفد برلماني أسترالي حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب

الرباط 08 نونبر 2012 /ومع/ أجرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، مساء اليوم الخميس بالرباط، محادثات مع وفد برلماني أسترالي تمحورت حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب.

وأوضح السيد اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أدلى به عقب هذه المباحثات، أنه أطلع الوفد البرلماني الأسترالي على أوضاع حقوق الانسان بالمغرب.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الوفد الأسترالي أشاد بالتجربة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتكريس ثقافتها داخل المملكة، كما عبر عن "ملامسته لوجود إرادة سياسية من أجل تطوير حقوق الإنسان بالمغرب".

وتطرق الجانبان، يضيف اليزمي، إلى التقريرين الموضوعيين اللذين أنجزهما المجلس في الآونة الأخيرة بخصوص أوضاع السجون والسجناء في المغرب، وكذا أوضاع مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية بالمملكة.

وذكر السيد اليزمي أنه استعرض، خلال هذا اللقاء، مسار تطور أوضاع حقوق الإنسان في المغرب منذ مطلع التسعينات، مرورا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نسختيه الأولى والثانية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، بالإضافة إلى تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، وكذا درجة انخراط المغرب في المنظومة الكونية لحقوق الانسان.

من جهته، أكد رئيس الوفد البرلماني الأسترالي، غارفين مارشال، في تصريح مماثل، أن هذا اللقاء "البناء" شكل مناسبة بالنسبة للوفد الذي يرأسه للتعرف على عمل المجلس ومختلف النشاطات التي يقوم بها في مجال مراقبة والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان بالمملكة، لاسيما التقارير التي أنجزها المجلس مؤخرا(أوضاع السجون ومستشفيات الأمراض العقلية والنفسية بالمغرب).

وقال السيناتور الأسترالي إن بلاده مهتمة بتطوير علاقاتها مع المغرب، محيلا في هذا السياق إلى الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الأسترالي مؤخرا إلى المغرب، مبرزا أن علاقات التبادل التجاري بين البلدين ستعرف تطورا هاما في السنوات القليلة المقبلة، وبالخصوص في مجالات الموارد الأولية، والمعادن، والمنتجات الغذائية.

وشدد السيد مارشال على أن الهدف الأساسي من هذا اللقاء، وكذا الاجتماعات التي يتضمنها برنامج زيارات الوفد الأسترالي، هو تعزيز الروابط التي تجمع البلدين والاضطلاع على المنجزات التي قام بها الجانبان، معربا عن اقتناعه بأن أمام العلاقات بين المغرب وأستراليا آفاقا واعدة.

وأضاف "مر وقت طويل دون أن يجري أي وفد برلماني أسترالي زيارة إلى المغرب، وبالتالي فهذه الزيارة تشكل فرصة سانحة لتجديد الروابط التي تجمع البلدين، لاسيما وأن المغرب وأستراليا حاليا عضوان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

تدشين المقر الجديد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش حفل افتتاح مقرها الجديد بتاريخ 8نونبر 2012 على الساعة السادسة مساءا.
و تسعى اللجنة من خلال هذا المقر الجديد إلى خلق فضاء تواصلي يستجيب لمتطلبات الحماية والنهوض والمساهمة في إثراء ثقافة حقوق الإنسان بالجهة.

ورغبة في الانفتاح على مختلف الفعاليات الحقوقية والسياسية والمدنية، تنظم اللجنة الجهوية لقاءا تواصليا حول التقرير الموضوعاتي المتعلق بوضعية السجون ببلادنا، يترأسه السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمشاركة أعضاء من المجلس، وذلك مباشرة بعد حفل التدشين بمقر اللجنة الجهوية بمراكش.

ويضم المقر الجديد للجنة، بشكل خاص، فضاء للندوات ومكتبة رهن إشارة الباحثين والطلبة. وتشتمل، هذه المكتبة التي سيتم إغناؤها بهبات من مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مجموعة من المؤلفات والدراسات والمراجع المتعلقة بحقوق الإنسان، وتسعى لتشجيع البحث العملي في هذا المجال.

وللتذكير، فقد تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش آسفي بتاريخ 10 يناير 2012، وهي واحدة من اللجان الثلاثة عشر التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصاته الجديدة ،وبانسجام مع مقتضيات الدستور الجديدومشروع الجهوية الموسعة للمملكة المغربية. و تعد هذه اللجان آلية من آليات تفعيل و إغناء البرامج الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان و النهوض بها على الصعيد الجهوي بتعاون مع الفاعلين المركزيين والمحليين.

وقد تلقت اللجنة الجهوية إلى حدود اليوم العشرات من الشكايات وقامت بتتبع الانتهاكات على مستوى الجهة، كما قامت بتحديد مجموعة من المشاريع الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الانسان وإثراء الفكر والحوار في هذا المجال.

المغرب يواصل إصلاح قطاع الرعاية الصحية

08/11/2012

جدد وزير الصحة المغربي حسين الوردي خلال مؤتمر صحفي عقد في الرباط يوم الأربعاء 7 نوفمبر تعهداته بجعل الطوارئ والرعاية النفسية على رأس الأولويات في إصلاح القطاع الصحي.

وتعتبر الرعاية الصحية من أهم المواضيع المطروحة حاليا لدى المواطنين وأعضاء البرلمان. ومنذ تعيينه على رأس الوزارة، يتعرض الوردي لاستجوابات من النواب في البرلمان كل أسبوع تقريبا حول عدة قضايا مرتبطة بقطاع الرعاية الصحية في المغرب. وقد حدد الوزير، وهو أستاذ في كلية الطب، أولوياته وعلى رأسها تحسين الصحة النفسية ورعاية الطوارئ والحوادث.

أما فيما يتعلق بخدمات الطوارئ والحوادث فلقد اشتكى المواطنون من مشاكل مرتبطة بالقبول في المستشفيات والوقت الذي يتطلبه الحصول على الرعاية.

تقول حياة السرغوشني، التي تبلغ من العمر 22 عاما، إن هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحسين خدمات الطوارئ في المغرب، خاصة مع وجود نقص في أطقم التمريض والأطباء. وأضافت أنه ينبغي تشجيع الشباب على دخول هذه الوظائف ليس فقط لمعالجة النقص وإنما لخفض البطالة أيضا.

من جانبه قال النائب رشيد حماني إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في قطاع الرعاية الصحية، يتعين الاهتمام بالمناطق النائية التي تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية، خاصة تلك التي تقع بين الدارالبيضاء والرباط.

وقد أكد وزير الصحة على أن العمل جار على قدم وساق لبلورة سياسة ترتكز على احتياجات المجتمع في مجال الرعاية الطبية المرتبطة بالطوارئ داخل المستشفيات وفي مرحلة ما قبل وصول المصاب إلى المستشفى، وتشمل إعادة التنظيم وإعادة الهيكلة وتوفير المعدات المستخدمة في أقسام الحوادث والطوارئ.

ويتبنى الوزير، الذي عمل من قبل كطبيب في قسم الحوادث والطوارئ، سياسة ترتكز على احتياجات المجتمع في مجال الرعاية الطبية المرتبطة بالطوارئ داخل المستشفيات وفي مرحلة ما قبل وصول المصاب إلى المستشفى وذلك بخطط لإنشاء 80 مركزا صحيا للطوارئ. وتستهدف هذه المراكز الأشخاص الذين يعيشون في المناطق القروية.

ستعالج المراكز المتخصصة في الحوادث والحالات الطارئة حوالي 6 مليون مغربي مقارنة بأربعة مليون حاليا. وقد افتتح الوزير 20 وحدة صحية للطوارئ الخاصة بأمراض النساء والولادة في المناطق القروية. كما تم شراء 55 سيارة إسعاف وستة مستشفيات متنقلة.

وفيما يتعلق بالصحة النفسية ترتكز استراتيجية الحكومة على زيادة الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الصحة النفسية والعقلية. ويريد الوزير زيادة العدد المتاح من الأسرة على المستوى الوطني من 800 إلى 3,000 مع نهاية عام 2016.

وخلال العام الحالي تم افتتاح ثلاثة وحدات لإعادة تأهيل مدمني المخدرات في مدينة تطوان ومراكش والناضور. وسيشهد العام المقبل إنشاء ثلاث وحدات أخرى في أغادير وفاس والحسيمة، إضافة إلى توفير تشكيلة واسعة من الخدمات في كل من طنجة والعرائش والقصر الكبير وشفشاون قبل عام 2016.

يشير المهنيون العاملون في هذا القطاع إلى خطورة النقص الذي تعاني منه الصحة النفسية من حيث المتخصصين والممرضين. **وفي هذا السياق يقول رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، الذي ضرب جرس الإنذار حول القضية في شهر سبتمبر، إن هذا القطاع يعتبر واحدا من الجوانب الحيوية في حقوق الإنسان والتنمية.**

الوزير من جانبه تعهد بمعالجة هذا الوضع من خلال تقديم التدريب الأولي والمستمر لصالح العاملين في قطاع الصحة النفسية. ويستهدف المشروع تدريب وتأهيل 30 طبيبا نفسيا و185 ممرضا نفسيا ليصبحوا مؤهلين كل عام. كما سيتم إنشاء أربعة أقسام جامعية متخصصة في العلاج النفسي للأطفال والمراهقين بالمشاركة مع وزارة التعليم العالي لكي يتم تأهيل عشرة أطباء نفسيين كل سنة.

مكافحة الفساد ضمن محاور الندوة الجهوية الخامسة حول إصلاح منظومة العدالة
تنطلق اليوم بفاس في جلسات تناقش السياسة الجنائية وآليات العدالة الجنائية ومؤسساتها

09/11/2012

تنطلق الندوة الجهوية الخامسة للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، بمدينة فاس اليوم الجمعة، وتتواصل أشغالها غدا السبت

في إطار الندوات الجهوية حول إصلاح العدالة، التي سبق أن نظمت في كل من الرباط، والدارالبيضاء، والسعيدية، وإفران.

وستبدأ الندوة بكلمة افتتاحية لمصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، ورئيس الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وستعقبها جلسات كبرى تناقش "العدالة الجنائية"، و"سياسة التجريم"، و"السياسة الجنائية"، و"السياسة العقابية"، و"المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان"، ثم "آليات العدالة الجنائية ومؤسساتها".

وستفتح الندوة بعرض تقديمي حول "تشخيص العدالة الجنائية" من تقديم مديرية الشؤون الجنائية والعفو، وستقسم جلسات الندوة إلى محورين، الأول حول "سياسة التجريم"، ينطلق بعرض لمحمد الإدريسي مشيشي العلمي، أستاذ التعليم العالي، وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، حول "سياسة التجريم: واقع وآفاق"، خلال الجلسة الأولى التي سيترأسها مصطفى مداح، الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

وستلقي العرض الثاني رحمة بورقية، أستاذة التعليم العالي، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني، حول "السياسة الجنائية ومقاربة النوع"، أما العرض الثالث، فسيلقيه علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، حول "السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الفساد".

أما المحور الثاني "السياسة العقابية"، فينطلق بعد ظهر اليوم الجمعة، برئاسة رابحة زدكي، عضو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، وسيتضمن عرضا أول لرجاء ناجي مكاوي، أستاذة التعليم العالي وعضوة الهيئة العليا للحوار الوطني، حول "العقوبات التقليدية: العقوبات السالبة للحرية والغرامة نموذجا"، وعرضا ثانيا لعبد اللطيف الحاتمي، محام وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، حول "عقوبة الإعدام"، وعرضا ثالثا لوليام رينتزمان، المدير العام لإدارة السجون بالدانمارك، حول "العقوبات البديلة"، أما العرض الرابع حول "نظام التفاوض على الاعتراف"، فيلقيه إيروين بيتيلوس، مدير الجمعية الأمريكية للمحامين والقضاة.

ويهم المحور الثالث "المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان"، تحت رئاسة إدريس اليزمي،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، ويتضمن العرض الأول "ضمانات المحاكمة العادلة خلال مرحلة البحث التمهيدي"، للنقيب عبد الرحيم الجامعي، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني، والعرض الثاني "ضمانات المحاكمة العادلة خلال مرحلة التحقيق الإعدادي" للنقيب محمد الشهبي، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني، والعرض الثالث "ضمانات المحاكمة العادلة خلال مرحلة المحاكمة" لعبد العزيز النويضي، محام وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، والعرض الرابع "عدالة الأحداث" لعبد المجيد غميجة، الكاتب العام لوزارة العدل والحريات، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

وتختتم الندوة بالمحور الرابع حول "آليات العدالة الجنائية ومؤسساتها" برئاسة محمد أشركي، رئيس المجلس الدستوري وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، ويتضمن العرض الأول "قضاء التحقيق بين الإبقاء أو الإلغاء"، لعبد الله حمود، المفتش العام لوزارة العدل والحريات، وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، والعرض الثاني "حدود السلطات التقديرية وسلطة الملاءمة لدى القضاة"، للنقيب إدريس شاطر، رئيس الاتحاد الدولي للمحامين، والعرض الثالث "الشرطة القضائية بين التبعية للإدارة ومهام العدالة الجنائية" لمصطفى حلمي، مدير العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وإعادة الإدماج، وعضو الهيئة العليا للحوار الوطني، والعرض الرابع "الطب الشرعي بالمغرب: آفاق الهيكلة والتنظيم"، لهشام بنعيش، رئيس مصلحة الطب الشرعي بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدارالبيضاء.

قافلة لإحياء ذاكرة المنجميين المغاربة بفرنسا تحلُّ بتيزنيت ما بين 12 و17 نونبر الجاري

08/11/2012

بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، تنظم جمعية المنجميين المغاربة بشمال- با- دو- كاليه (Nord Pas de Calaisبفرنسا من 2 نونبر إلى 8 دجنبر 2012 قافلة المنجميين المغاربة بشمال- با- دو- كاليه تحت شعار "الذاكرة في خدمة حقوق الإنسان". وأفاد بلاغ للجمعية أن هذه القافلة "المكونة من منجميين سابقين وفنانين وباحثين وطلبة ومختصيين في مجال التنمية، ستحط رحالها بكل من أكادير وكلميم وورزازات وتيزنيت وتارودانت،...

بهدف تقييم وإحياء ذاكرة وتاريخ عمال المناجم المغاربة في منطقة شمال- با- دو- كاليه بفرنسا والتذكير بحقوقهم". وأضاف البلاغ الذي توصلت تيزبريس بنسخة منه أن برنامج التظاهرة سيُمَكِّن من الاطلاع على معرض "المنجميين المغاربة بمنطقة با دو كاليه" وعرض أفلام وكذا تقديم أعمال مسرحية لمدة خمس أسابيع، من إعادة سرد تاريخ الآلاف من المهاجرين المغاربة الذين وصلوا إلى فرنسا عبر موجات متتابعة خلال ستينات القرن الماضي، واكتشاف واقع حياتهم. كما ستسمح اللقاءات والمقاهي الأدبية بالوقوف على شهادات المنجميين العائدين إلى المغرب والتذكير بحقوقهم. في ستتيح الموائد المستديرة والندوات الفرصة لوضع أنشطة وبرامج من اجل التنمية والتضامن والاستفادة من الحقوق في المغرب. وحسب ذات البلاغ فسيتم تتويج هذه التظاهرة بكتاب أبيض موجه إلى الفاعلين السياسيين والفاعلين في مجالات التنمية في المغرب و فرنسا. كما ستكون مفتوحة في وجه المهاجرين وعائلاتهم بالإضافة على الشباب والطلبة والمؤسسات والجمهور بصفة عامة. هذا وسيتم تقديم القافلة في ورزازات من 3 إلى 8 نونبر، وفي تزنيت ونواحيها من 12 إلى 17 نونبر، لتحل بعد ذلك في تارودانت ونواحيها من 19 إلى 23 نونبر، ثم في كلميم والنواحي من 26 إلى 30 نونبر، قبل أن تحط الرحال بأكادير بين 3 و8 دجنبر 2012. زكشف المنظمون في بلاغهم أن إعداد هذا الحدث ما كان سيكون ممكنا لولا دعم المجالس الجهوية لكل من سوس ماسة درعة وكلميم وكذا جهة شمال- با-دو-كاليه (فرنسا)، وجمعية العمال المغاربيين بفرنسا (ATMFبالإضافة إلى جمعية هجرة وتنمية وديمقراطية (IDDوبلديات المدن الخمسة التي ستحتضن القافلة.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تسجل أهمية تقرير المجلس الوطني حول السجون وتطالب وزير العدل والحريات بإعمال العدالة بشأن الإنتهاكات الواردة فيه

بعد تقريره الموضوعاتي الأول حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان،وفي انتظار تقارير موضوعاتية أخرى صرح بأنه سينجزها حول مراكز الدرك والشرطة القضائية – بمافيها تلك التابعة لإدارة المحافظة على التراب الوطني – ومراكز رعاية الطفولة والأحداث ، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ندوة صحفية عقدها يوم الثلاثاء 30 أكتوبر2012 تقريره ا لموضوعاتي حول السجون المعنون بـ"أزمة السجون مسؤولية مشتركة"، بعد زيارة قام بها فريق من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ل 15 مؤسسة سجنية، وقف خلالها على الأوضاع العامة بالسجون .

وقد سجل جل المتتبعين للشأن الحقوقي ببلادنا أهمية ماحمله هذا التقرير من حقائق حول معاناة حوالي 70000 من السجناء والسجينات وضمنهم الأحداث من :" سوء المعاملة واستفحال ظاهرة الاكتظاظ ووجود التمييز على أساس النوع والجنس واللون وعدم تطبيق القانون والمساطر والتدابير ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود عدة اختلالات تشريعية، كماسجل التقرير استمرار مجموعة من التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ووجود أماكن للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية والغلو في استعمال السلطة التقديرية في تكييف المخالفات والتعسف في استعمال الترحيل الإداري وسيلةً للتأديب ضد المعتقلين وعدم تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على سوء المعاملة والتعذيب ومظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها واستفحال ظاهرة الاكتظاظ التي تعد سببا رئيسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تؤثر سلبا عن الخدمات وتقويض مختلف الحقوق الأساسية للسجناء والتي يعتبر الإفراط في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي أبرز أسبابها" .

و إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، وبناء على ما حمله هذا التقرير من معطيات يسجل ما يلي:

* أهمية التقرير، سواء من حيث صدوره عن مؤسسة دستورية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو من حيث الحقائق التي حملها والتي مافتئت تقارير المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية تتعرض لها وتنبه إليها، وضمنها تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقدين من الزمان، أومن حيث كذلك التوصيات التي حملها والتي بلغت 100 توصية.

* خطورة الإنتهاكات التي رصدها التقرير،خاصة في الشق المتعلق بالتعذيب والمعاملات القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة ، والتي تستوجب من السيد وزيرالعدل والحريات باعتباره رئيس النيابة العامةأن يأمر هذه الأخيرة القيام بواجباتها – حماية للحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للسجناء والسجينات –، وذلك بتحريك المساءلة القضائية لمرتكبي تلك الإنتهاكات ومعاقبتهم .

* ضرورة أن يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، على متابعة تفعيل المائة توصية، حتى لا كون مصيرها الإهمال أو التباطؤ في التنفيذ كما جرى للعديد من التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول السجون ، أو قطاعات و مجالات أخرى .

* ضرورة إرجاع مهمة تدبير وتسييرقطاع السجون إلى وزارة العدل والحريات ،وإبعاد المندوب العام للسجون – المسؤول عن الوضعية الحالية والمتورط في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماضيا وحاضرا والتي يجب مساءلته بصددها – عن أية مسؤولية احتراما من الدولة للضحايا وعائلاتهم وللمجتمع برمته .

المركزي المكتب